العلاقة بين سعر الصرف الأجنبي وعجز الموازنة العامة – مصر حالة دراسية – للمدة (١٩٩٠ – ٢٠١٤)

الأستاذ الدكتور
عبد الحسين جليل الغالبي
جامعة الكوفة ـ كلية الادارة والاقتصاد

الدكتور
حقي أمين توماس
جامعة الفرات الاوسط - المعهد التقني –سماوة

العلاقة بين سعر الصرف الأجنبي وعجز الموازنة العامة – مصر حالة دراسية – للمدة (١٩٩٠ – ٢٠١٤)

الدكتور
حقي أمين توماس
جامعة الفرات الاوسط
المعهد التقني –سماوة
haqi.ameen@gmail.com

الأستاذ الدكتور
عبد الحسين جليل الغالبي
جامعة الكوفة ـ كلية الادارة والاقتصاد
alghaliby_2006@yahoo.com

المستخلص

هناك علاقات تبادلية كثيرة في الاقتصاد ومن ضمنها العلاقة التبادلية بين تقلبات اسعار الصرف وعجز الموازنة العامة وخاصة في البلدان العربية ومن ضمنها مصر التي تعاني من عجز مزمن في الموازنة العامة وهذه العجز ناجم عن التزايد المستمر في النفقات العامة يقابلها تراجع في الايرادات العامة ، ، وقد ضم البحث ثلاثة مباحث رئيسية ، تناول المبحث الاول الاطار النظري لسعر الصرف وعجز الموازنة العامة ، بينما تناول المبحث الثاني سعر الصرف وعجز الموازنة العامة في مصر للمدة (١٩٩٠ – ٢٠١٤) ، وتناول المبحث الثالث تحليل العلاقة بين متغيري البحث في المدة المذكورة اعلاه ، وقد توصل البحث الى وجود علاقة سببية بين المتغيرين من سعر الصرف باتجاه الموازنة العامة .

المقدمة

تسعى الدول العربية ومن ضمنها مصر لتغطية عجز الموازنة من خلال مصادر الاقتراض الداخلية والخارجية وكلاهما تكون له اثار كبيرة على الاقتصاد منها ارتفاع المديونية الخارجية والداخلية وارتفاع المستوى العام للأسعار ، في ظل عدم توافر المرونة الكافية في الجهاز الإنتاجي وتخلف البنية المصرفية في هذه الدول وعدم قدرتها على التعامل مع تقلبات اسعار الصرف الاجنبي ، والتي تؤدي في النهاية الى تعميق عجز الموازنة العامة وزيادتها ، حيث تكون هناك اثار كبيرة على الاقتصاد منها ارتفاع المديونية الخارجية والداخلية وارتفاع المستوى

العام للأسعار ، في ظل عدم توافر المرونة الكافية في الجهاز الإنتاجي وتخلف البنية المصرفية في هذه الدول وعدم قدرتها على التعامل مع تقلبات اسعار الصرف الاجنبي ، والتي تؤدي في النهاية الى تعميق عجز الموازنة العامة وزيادتها.

اهمية البحث: تنطلق اهمية الدراسة من اهمية متغيري الدراسة، وهما عجز الموازنة العامة واسعار الصرف ، إذ تعد الموازنة العامة للدولة اداة رئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتشكل الموازنة واعدادها رافدا اساسيا يدعم السياسة والجهد التنموي وتمس احتياجات واولويات التنمية وتحاول الموازنة العامة ان تعطي فكرة موسعة عن جميع الايرادات والنفقات الحكومية وتوسيع دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتطور مستوى التنمية في العصر الراهن ، كما يعد سعر الصرف العنصر المحوري في اقتصاد المالية الدولية وهذه الاهمية مصدرها المشاكل المعقدة للتمويل على المستويين الداخلي والخارجي ولاسيما في البلدان السائرة في طريق النمو التي تتميز بمحدودية امكانياتها في توفير موارد التمويل الذاتي ، وتعد آلية سعر الصرف العنصر الاساسي في الفكر المالي الحديث نظرا لما تكتسبه من اهمية بالغة في تعديل وتسوية ميزان المدفوعات للبلدان النامية والتي تتميز بعجز هيكلي مزمن والتي ينظر فيها لراس المال الاجنبي كمحرك اساسي في عملية تمويل الاستثمارات .

مشكلة البحث: تعاني مصرمن مشكلات اقتصادية تلقى بظلالها على جملة من المتغيرات الاقتصادية ، ساعدت على ظهور بعض الظواهر السلبية في الاقتصاد ومن ضمنها مشكلة عجز الموازنة العامة وتقلبات اسعار الصرف وإن المشكلة التي تواجه الدراسة هي الغموض وعدم الوضوح الذي ينتاب العلاقة بين تقلبات اسعار الصرف وعجز الموازنة فضلا عن التضليل الذي يلحق باتجاه العلاقة السببية المتبادلة بين هذين المتغيرين وبتحركه من احدهما صوب الاخر ، إي هل تقلبات اسعار الصرف تسبب عجز الموازنة العامة او عجز الموازنة يسبب تقلبات في اسعار الصرف او إن العلاقة السببية في اتجاهين ، اي كل منهما يسبب الاخر .

اهداف البحث: تهدف الدراسة الى تحقيق جملة من الاهداف

١. توضيح العلاقة بين متغيري اسعار الصرف وعجز الموازنة العامة نظريا
٢. ايضاح طبيعة العلاقة بين تقلبات اسعار الصرف وعجز الموازنة العامة في مصر
٣. تحليل العلاقة بين تقلبات اسعار الصرف وعجز الموازنة العامة عمليا في مصر

فرضية البحث: تنطلق الدراسة من فرضية مفادها (وجود علاقة سببية تربط بين تقلبات سعر الصرف وعجز الموازنة العامة) ، وتسير من الاول باتجاه الثاني .

المبحث الأول : سعر الصرف (المفهوم والانظمة)

اولا : سعر الصرف (المفهوم والأهمية والانواع)

١- مفهوم سعر الصرف

تعددت المفاهيم الاقتصادية والتعاريف لسعر الصرف ومن هذه المفاهيم والتعاريف:

١. سعر عملة بصيغة عملة أخرى او مقابل العملات الأخرى . [١]

٢. تعريف الاقتصادي الأميركي توماس ماير (قيمة العملة الأجنبية بالنسبة للعملة المحلية)[٢]

٣. سعر العملة الأجنبية بدلالة العملة المحلية . [٣]

وفي ضوء التعاريف السابقة يمكن النظر الى مفهوم سوق الصرف من خلال منظورين هما [٤]:

المنظور الأول : إن سعرالصرف هو عدد الوحدات من النقد المحلي التي يتم مبادرتها بوحدة واحدة من النقد الأجنبي .

المنظور الثاني : إن سعر الصرف هو عبارة عن عدد وحدات العملة الأجنبية التي تدفع ثمنا لوحدة واحدة من العملة الوطنية .

ثانيا : أهمية سعر الصرف ووظائفه

١. ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي: سعر الصرف يمثل حلقة الوصل بين الأسعار العالمية والأسعار المحلية من خلال ثلاثة أسواق، وهي (سوق السلع والخدمات ، وسوق الأصول المالية . وسوق العمل) .

٢. توزيع الدخل :مارس سعر الصرف وظيفة توزيعية على المستويين العالمي والمحلي فعلى المستوى العالمي يؤدي ارتفاع سعر الصرف الأجنبي إلى ارتفاع قيمة صادرات البلد وزيادة دخله القومي وبالعكس ، وما ينطبق على المستوى العالمي ينطبق على المستوى المحلي فعند ارتفاع سعر الصرف الأجنبي تصبح الصادرات مربحه ويزداد عدد أصحاب رؤوس الأموال بينما تنخفض القوة الشرائية للعمال وبالعكس . [٥]

٣. وظيفية قياسية :ويقصد بها مقارنة أسعار السلع المحلية بأسعار السلع المشابهة في الدول الأخرى بعد معرفة أسعار الصرف المتبادلة .

٤. تخصيص الموارد: يؤدي سعر الصرف الحقيقي الى تحويل الموارد أو جذبها إلى قطاع السلع الدولية بحيث تصبح العديد من السلع قابلة

للتصدير وتنخفض إعداد السلع التي يتم استيرادها إذ يؤدي انخفاض سعر الصرف الحقيقي الى زيادة استخدام عاملي الانتاج (العمل وراس المال) في قطاع التصدير والصناعات المنافسة للاستيراد والعكس في حالة ارتفاع سعر الصرف . [٦]

٥. الوظيفة التطويرية: تطويربعض القطاعات الاقتصادية من خلال منحها أسعار صرف ملائمة عند الاستيراد والتصدير مثل منح الصناعات الغذائية تلك الأسعار . [٧]

ثالثا : أنواع سعر الصرف

١ . سعر الصرف الاني والأجل: يمكن تعريف سعرالصرف الاني بـ (معاملات الصرف التي تتضمن دفع وتسلم الصرف الأجنبي خلال يومين بعد القيام بالعملية الاقتصادية . [٨]سعر الصرف الأجل وهو الأكثر شيوعا ، والذي تتم فيه عمليات البيع والشراء الآجلة ، ويمكن

تعريفه بـ (معدل الصرف الذي يؤمن التسليم المستقبلي)[٩] ويمكن قياس سعر الصرف الأجل بالمعادلة :[١٠]

إذ إن FER : سعر الصرف الأجل

r1 : سعر الصرف في البلد المعني

r2 : سعر الصرف في البلد المقارن

Sn: سعر الصرف الاني

$$FER = \frac{SN1(r1-r2)}{1+r1}$$

٢ . أسعار الصرف الاسمية والحقيقة والفعلية :يمكن تعريف أسعار الصرف الاسمية على إنها (سعر نسبي للعملة بين البلدين) . [١١]وعرف أيضا بانه (سعر العملة الأجنبية بالنسبة للعملة المحلية كما يتحدد في سوق الصرف الأجنبي) ، ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما .اما سعر الصرف الحقيقي فيعبر عن عدد الوحدات من السلع الأجنبية الأزمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية ومن ثم يقيس القدرة على المنافسة وهو يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم ويمكن حسابه بالمعادلة الاتية : [١٢]حيث إن :

RER : سعر الصرف الحقيقي

$$RER = \frac{et\ Pt*}{Pt}$$

et: سعر الصرف الاسمي

P_t^* : مستوى السعر العام الأجنبي

P_t : مستوى السعر العام في الاقتصاد المحلي

اما سعر الصرف الفعلي فيمكن تعريفه بانه (المعدل المناسب لأسعار الصرف السوقية مقابل عملات الشركاء التجاريين) ، اي إنه المتوسط الحسابي لسعر صرف عملة بلد مقابل العملات الأخرى نسبة إلى مدة أساس معينة مرجحة بحصة كل شريك تجاري لذلك البلد . [١٣]ويمكن حساب سعر الصرف الفعلي بالمعادلة [١٤]:حيث إن :

REER : سعر الصرف الفعال

$$REER = \sum P \ ١٠٠ \frac{X_{O(e^{pr})t} / X_{o(e^{pr})_o}^{P}}{\left((P_o^p | P_o^r)\middle|(P_t^p | P_t^r)\right)}$$

X_o^P : قيمة الصادرات في الدولة سنه الأساس

$(e^{pr})_t$ ، (e^{pr}). : سعر صرف عمله البلد في سنتي القياس والأساس على التوالي

P_o^P ، P_0^r : مؤشر أسعار الدولة P في سنتي القياس والأساس على التوالي

P^p_t، P^r_t: مؤشر الأسعار المحلية في سنتي القياس والأساس على التوالي

٣ . سعر الصرف التقاطعي

وهو سعر الصرف الثالث للعملة المحلية بالنسبة إلى أكثر من عملة أجنبية . [١٥]

وينشأ هذه النوع من الصرف لوجود فائدة في الصرف بين العملات المذكورة، ويمكن حسابه كما ياتي: [١٦]

سعر الصرف التقاطعي : الباون / المارك = القيمة الدولاريةللباون / القيمة الدولارية للمارك

٤ . سعر الصرف المعدل

وهو السعر الذي يرتبط بواقع ميزان المدفوعات ، اي يكون ذا صلة بقيمة الصادرات والواردات ، ويمكن اعتماد الصيغة الآتية لاستخراجه : [١٧]

$$AER = F\left(1 + \frac{(M-X)}{X}\right)$$

حيث إن :

AER : سعر الصرف المعدل

F : سعر الصادرات الجاري

M : قيمة الصادرات المحتسبة بالعملة المحلية

X : قيمة الاستيرادات المحتسبة بالعملة المحلية

ثانيا : عجز الموازنة العامة في النظرية الاقتصادية

١ . ماهية وانواع عجز الموازنة

ا . مفهوم عجز الموازنة

عجز الموازنة العامة ظاهرة تعاني منها اغلب دول العالم (المتقدمة والنامية) على حد سواء ، حيث يعد بعض الاقتصاديين إن عجز الموازنة خطأ يفترض الوقوع به ومن الصعب تجنبه . وقد تناولت دراسات عديدة مفهوم عجز الموازنة وظهرت مفاهيم عديدة له ومنها : .

. تعريف ماريو بليجير (الفرق بين اجمالي النفقات والايرادات الحكومية باستثناء المديونية) . [١٨]

. (إنعكاس لعدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة اي زيادة النفقات العامة على

الايرادات العامة) . [١٩]

. (هو مقدار ما تنفقه الحكومة كل سنة بما يفوق ما تفرضه من ضرائب ورسوم وايرادات تحصل عليها) . [٢٠]

ومن المناسب هنا ازالة اللبس بين بعض المفاهيم التي تستخدم في عجز الموازنة ومنها :

أ- مفهومي عجز الموازنة الحكومية والدين العام حيث يعد الاول تدفقا ، وهو دين جديد يطرأ عندما تتجاوز النفقات العامة والايرادات العامة خلال مدة زمنية معينة في

حيث يمثل الدين العام رصيد مديونية يندرج تحت خانة الخصوم الحكومية .

ب- العجز الجاري والعجز الشامل : حيث يمثل العجز الجاري الفرق الاجمالي بين مجموع انواع الإنفاق والايرادات العامة لكل الهيئات الحكومية مطروحا منه الانفاق الحكومي المخصص لسداد الديون المتراكمة ، اما العجز الشامل فيمثل الفرق السالب بين اجمالي النفقات الحكومية متضمنة مدفوعات الفوائد وبين الايرادات الحكومية الضريبية وغير الضريبية .

ت- العجز التشغيلي والعجز الهيكلي : ويمثل الاول متطلبات الاقتراض للحكومة والقطاع العام مطروحا منه الجزء الذي دفع مع الفوائد . اما العجز الهيكلي فهو يمثل انحرافات الدخل المحلي واسعار الفائدة عن قيمتها في الاجل الطويل وتغيرات الاسعار وتستبعد مبيعات الاصول الحكومية لانها تمثل موردا غير عادي .

ث- العجز المستتر والعجز المحلي : الاول يمثل العمليات شبه المالية مثل منح دعم اسعار الفائدة وضمانات اسعار الصرف اما العجز المحلي يمثل الفرق بين المنح الخارجية والنفقات الحكومية من الايرادات الحكومية، وهو يمثل العجز الحكومي من دون المنح الخارجية .

٢- (انواع عجز الموازنة العامة)

ا- **العجز المنظم (المقصود) :** ويعد من هم اشكال العجز ويحدث عندما يتعرض الاقتصاد الى ازمة ، فعند حدوث كساد بسبب انخفاض الطلب الكلي الفعال وتراجع القوة الشرائية للسلع والخدمات عندها تكون الحكومة امام ثلاثة خيارات اما تقوم بتخفيض الضرائب او تزيد النفقات العامة او كلاهما معاً وجمع هذه الخيارات تؤدي الى احداث عجز مقصود ، فظروف عدم الاستقرار تجعل السياسة المالية بشقيها الإنفاقي والايرادي تمارس تأثيرا على الطلب الكلي لذا فإن الموازنة العامة تعد سلاحا لمواجهة عدم الاستقرار ، وعلى وفق رأي كينز وانصاره فإن الإنفاق العام والضرائب يتحددان استناداً الى احتياجات الطلب الفعال وليس في الرغبة في التساوي بين الايرادات العامة والنفقات العامة كما هو الحال في الفكر الكلاسيكي .[٢١]

وتعتبر نظرية العجز المقصود من نتاج اراء كنيز ، إذ تؤكد إنه على الحكومة زيادة الطلب الكلي الفعال من اجل تحريك الاقتصاد مرة اخرى ، ويتحدد نطاق تطبيق نظرية العجز المقصود في الدول المتقدمة اقتصاديا بسبب توافر شروط نجاح هذه السياسة ومن ابرز هذه الشروط :

١. تمتع الدولة بمرونة عالية في الجهاز الانتاجي .

٢. وجود موارد طبيعة معدة للاستغلال مع توافر رؤوس اموال إنتاجية .

٣. يترتب على زيادة الطلب الكلي زيادة في الدخل الحقيقي دون إن تمارس تأثير قوي على المستوى العام للأسعار.[٢٢]

ب – العجز الهيكلي :

يحدث هذه العجز إذا لم تغط الايرادات العامة بصورة مستمرة للنفقات العامة ، ويعود ذلك الى زيادة النفقات الحكومية بمعدل يزيد عن القدرة المالية للاقتصاد ويشير ذلك الى وجود خلل في هيكل الاقتصاد القومي نفسه ، بحيث يصعب حل هذه العجز إذا تم الاستعانة بالوسائل المالية فقط ، فيمكن إن تضاف عوامل اقتصادية متعددة وبالإمكان التخفيف من هذه العجز الهيكلي من خلال وسيلتين هما :

أ- تخفيض النفقات العامة ويعني ذلك تخفيض معدل الزيادة في الإنفاق الحكومي على ان لا يتم ذلك بطريقة عشوائية بل يكون التخفيض على المؤسسات قليلة الإنتاجية والتركيز على المؤسسات ذات الإنتاجية العالية بما يتوافق مع السياسة المالية .

ب- زيادة الايرادات العامة وتعتبر هذه الوسيلة نتيجة حتمية للنتائج الناشئة من تخفيض النفقات العامة حيث يترتب على زيادة الانتاجية والانفاق الحكومي زيادة الدخل القومي ومن ثم زيادة الجزء المقتطع من الدخل لتغطية الإنفاق العام الذي يكون اقل إنتاجية من الانفاق الخاص بسبب الخلل في التنظيم . [٢٣]

ج – العجز المؤقت (الدوري)

ويرتبط هذه النوع من العجز بمستوى النشاط الاقتصادي والتقلبات الاقتصادية المؤثرة فيه فالعجز يحدث هنا بسبب انكماش الموارد العامة المحصلة نتيجة انخفاض الدخل القومي ، ويمكن القبول بهذا العجز كونه مؤقتا ولاسيما إذا اتبعت سياسة مالية محددة ومرسومة تبعا لتوازن الاقتصاد القومي ووسيلة معالجة هذا العجز اما عن طريق تخفيض الإنفاق الحكومي او زيادة الايرادات العامة او استخدام الوسيلتين معا . [٢٤]

د – العجز المتراكم

ويظهر هذا النوع من العجز في اوقات الازمة ويكون امر طبيعياً ولا يكون هناك تخوف من تراكمه سنه بعد اخرى لآنه عند حدوث الازدهار ستزداد الايرادات من الضرائب وتتمكن الدولة من خلاله من تغطية العجز الحاصل في السنوات السابقة . [٢٥]

هـ – عجوزات الضعف وعجوزات القوة

وهي من الاشكال الجديدة لعجز الموازنة العامة ويعبر عن عجوزات الضعف بانها العجز الناجم عن ضعف الادارة الحكومية وعدم قدرتها

على تحقيق الايرادات من جانب والانفاق غير العقلاني
من جانب اخر . اما عجوزات القوة فهي ناجمه عن المساعدات التي تقدمها الحكومة بصيغة اعانات اقتصادية واجتماعية والعمل على رفع معدلات النمو في القطاعات الاقتصادية . [٢٦]

المبحث الثاني : سعر الصرف وعجزالموازنة العامة في مصر للمدة (١٩٩٠ – ٢٠١٤)

الاقتصاد المصري هو ثاني اكبر اقتصاد في المنطقة العربية بعد السعودية ، والثاني افريقياً بعد جنوب افريقيا ، ويتميز الاقتصاد المصري بانه واحد من اكثر اقتصاديات دول منطقة الشرق الاوسط تنوعا إذ تشارك قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة والخدمات بنسب متقاربة في مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي ، ويعتمد الاقتصاد بشكل رئيسي على الزراعة ودخل قناة السويس والسياحة والضرائب والإنتاج الثقافي والاعلامي والنفط و تحويلات العمالة الخارجية وبهدف اعطاء صورة واضحة عن الاقتصاد المصري خلال مدة الدراسة نتناول هنا بعض المؤشرات الاقتصادية عن مصر، والتي كان لها تأثير على موضوع الدراسة .

اولا . الناتج المحلي الاجمالي : من خلال الجدول (١) يتبن لنا إن الناتج المحلي الاجمالي في حالة ارتفاع مستمر خلال سنوات الدراسة وخاصة في السنوات (١٩٩٠ . ٢٠١٠) ، لكن وإن كان يتزايد في المدة التي تليها (٢٠١١ . ٢٠١٤) ولكن الزيادة كانت بنسبة اقل بسبب الاحداث التي خلفتها الثورة المصرية.

ثانيا . معدل النمو الاقتصادي: يتراوح معدل النمو في مصر بحدود (٤,٦%) للمدة من ١٩٩٠ . ٢٠١٠ وهي نسبة متوسطة إذ سجل اعلى معدل نحو ٧,٢ عام ٢٠٠٨ واقل معدل نمو في العام ١٩٩٠ (١,١%) ، اما في المدة التي تلت الثورة المصرية من (٢٠١١ . ٢٠١٤) كان معدل النمو (٢%) كما موضح بالجدول (١) .

ثالثا . معدل التضخم : سجلت معدلات التضخم في المدة (١٩٩٠ . ١٩٩٧) وحوالي (١٢,٩%) اما في المدة (١٩٩٨ . ٢٠٠٧) فقد انخفضت نسبة معدل التضخم الى حوالي (٥,٢%) بسبب اثر الاصلاحات التي قامت بها مصر ، اما في عام ٢٠٠٨ ارتفع معدل التضخم الى ١٨,٣% بسبب الازمة المالية العالمية ، وفي المدة من (٢٠٠٩ . ٢٠١٤) فقد كان معدل التضخم (٩,٩%) ، كما موضح بالجدول (١)

رابعا . حصة الفرد الواحد من الناتج المحلي الاجمالي : رغم الزيادات الكبيرة في عدد

السكان في مصر الا إن حصة الفرد الواحد من الناتج المحلي الاجمالي كانت في ارتفاع خصوصا بين (١٩٩٥ . ٢٠٠٧) و (٢٠٠٤ . ٢٠٠٨) حيث بلغ معدل حصة الفرد الواحد في الاولى (١٢٦٧ دولار) وفي المدة الثانية حوالي(٢٨٢١دولار) . اما في المدة (١٩٩٠ . ١٩٩٤) فقد بلغ حصة الفرد الواحد (٣٢٧ دولار) بسبب الصعوبات التي كان يواجها الاقتصاد المصري آنذاك

جدول (١) بعض المؤشرات الاقتصادية عن الاقتصاد المصري[٢٧]

السنة	الناتج المحلي الاجمالي (مليون دولار)	معدل النمو نسبة مئوية	معدل التضخم نسبة مئوية	حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (دولار)
١٩٩٠	٤٣١٣٠	٥,٧	١٦,٨	٧٦٤
١٩٩١	٣٦٩٧٠	١,١	١٩,٧	٢٣٥
١٩٩٢	٤١٨٨٥	٤,٤	١٣,٦	٢٥٠
١٩٩٣	٤٦٥٧٨	٢,٩	١٢,١	٢٨٧
١٩٩٤	٥١٨٩٧	٤,٠	٨,٢	٣٢٥
١٩٩٥	٦٠١٥٩	٤,٦	١٥,٧	٩٦٣
١٩٩٦	٦٧٦٢٩	٥,٠	٧,٢	١٠٦٣
١٩٩٧	٧٨٤٣٦	٥,٥	٤,٦	١٢١١
١٩٩٨	٨٤٨٢٨	٤,٠	٣,٩	١٢٨٦
١٩٩٩	٩٠٧١٠	٦,١	٣,١	١٣٥١
٢٠٠٠	٩٩٨٣٨	٥,٤	٢,٧	١٤٦١
٢٠٠١	٩٧٦٣٢	٣,٥	٢,٣	١٤٠٢
٢٠٠٢	٨٧٨٥٠	٢,٤	٢,٧	١٢٣٨
٢٠٠٣	٨٢٩٢٤	٣,٢	٤,٥	١١٤٧
٢٠٠٤	٧٨٨٤٥	٤,١	١١,٣	١٠٧١
٢٠٠٥	٨٩٦٨٥	٤,٥	٤,٩	١١٩٦
٢٠٠٦	١٠٧٤٨٤	٦,٨	٧,٦	١٤٠٩
٢٠٠٧	١٣٠٤٧٨	٧,١	٩,٣	١٦٨١
٢٠٠٨	١٦٢٨١٨	٧,٢	١٨,٣	٢٠٦١
٢٠٠٩	١٨٨٩٨٢	٤,٧	١١,٨	٢٣٤٩
٢٠١٠	٢١٨٨٨٨	٥,١	١١,٣	٢٦٦٨
٢٠١١	٢٣٦٠٠١	١,٨	١٠,١	٢٨١٦
٢٠١٢	٢٦٢٨٢٤	٢,٢	٧,١	٣٢٢٦
٢٠١٣	٢٧١٩٧٢	٢,١	٩,٤	٣٢٦٤
٢٠١٤	٢٨٦٥٣٨	٢,٢	١٠,١	٣٣٦٥

خامساً . الايرادات العامة : من الجدول (١) نلاحظ إن الايرادات العامة كانت في حالة ارتفاع مستمر طوال مدة الدراسة ، إذ بلغ اقل ايراد عام ١٩٩٠ (١٣٦٣٢) مليون دولار واعلى ايراد بلغ (٦٤٣٣٦) مليون دولار عام ٢٠١٤

سادساً . النفقات العامة: نلاحظ من الجدول (٢) إنه طوال مدة الدراسة كانت النفقات العامة في حالة زيادة مستمرة بسبب زيادة اعباء الدولة والتكاليف الباهظة لعملية التنمية الاقتصادية ، فقد بلغت النفقات العامة عام ١٩٩٠ (١٦٥٤٣) مليون دولار واصبحت (١٠٠٣١٤) مليون دولار عام ٢٠١٤.

سابعاً . عجز الموازنة العامة :تعاني الموازنة العامة في مصر حالة عجز مزمن إذ نلاحظ من الجدول (٢) إنه طوال مدة الدراسة كان هناك عجز في الموازنة العامة ، كذلك نلاحظ في بعض الفترات ولاسيما من (١٩٩٥ . ١٩٩٨) إنخفض عجز الموازنة بسبب ارتفاع اسعار النفط في تلك المدة ونلاحظ كذلك الارتفاع الكبير في عجز الموازنة قبيل وبعد الثورة المصرية (٢٠١٠ . ٢٠١٤) .

ثامناً . اسعار الصرف : نلاحظ من الجدول (٢) إن سعر الصرف كان ثابت نسبيا في المدة (١٩٩٠ . ٢٠٠٢) بسبب سيطرة الحكومة على اسعار الصرف ، اما في المدة من (٢٠٠٣ . ٢٠١٠) فقد شهد الجنيه المصري إنخفاضا في قيمته مقابل الدولار بسبب الازمة المالية العالمية ، اما في المدة التي تلت الثورة المصرية من (٢٠١١ . ٢٠١٤) فقد شهدت إنخفاض في قيمة الجنيه خلال مدة الدراسة إذ بلغ سعر الصرف الاجنبي حوالي (٧,٠٧٧) جنيه مقابل الدولار الواحد عام ٢٠١٤.

جدول (٢) الايرادات والنفقات العامة مع العجز والفائض وسعر الصرف في مصر [٢٨]

السنة	الايرادات العامة (مليون دولار)	النفقات (مليون دولار)	العجز في الموازنة (مليون دولار)	اسعار الصرف الجنيه مقابل دولار واحد
١٩٩٠	١٣٦٣٢	١٦٥٤٣	-٢٩١١	٢,٧١٨
١٩٩١	١٤٢٤٢	١٧٧٦١	-٢٥١٩	٣,٠٦٥
١٩٩٢	١٥٤٢٠	١٨٥٨٩	-٣١٦٩	٣,٣٣٢
١٩٩٣	١٧٥٠٨	١٩٧٨٠	-٢٢٧٢	٣,٣٥٣
١٩٩٤	٢٠٤٥٣	٢٤٠٧٦	-٣٦٢٣	٣,٣٨٥
١٩٩٥	١٦٤٣١	١٧١٨٠	-٧٤٩	٣,٣٩١
١٩٩٦	١٧٩٥٢	١٨٨٣٥	-٨٨٣	٣,٣٩٢
١٩٩٧	١٩٠٣٣	١٩٧٢٠	-٦٨٧	٣,٣٨٩
١٩٩٨	٢٠٠٧١	٢٠٨٩٧	-٨٢٦	٣,٣٨٨
١٩٩٩	٢١٤٩٠	٢٥٢٢٢	-٣٧٣٢	٣,٣٩٥
٢٠٠٠	٢١٩٤٠	٢٥٣٧٥	-٣٨٨١	٣,٤٧٢
٢٠٠١	١٩١٦٤	٢٤١٩٤	-٥٠٣٠	٣,٩٧٣
٢٠٠٢	١٧٥٤٨	٢٢٤٧٨	-٤٩٣٠	٤,٥٠٠
٢٠٠٣	١٤٧٨١	١٩١٢٧	-٤٣٤٦	٥,٨٥١
٢٠٠٤	١٦١٣٠	٢٠٧٦٨	-٤٦٣٨	٦,١٩٦
٢٠٠٥	١٨٠٦٣	٢٦٣٣٣	-٨٢٧٠	٥,٧٩٠
٢٠٠٦	٢٥٩٩٠	٣٤٥٠٢	-٨٥١٢	٥,٧٣٩
٢٠٠٧	٣١٥٤٥	٤١١١٩	-٩٥٧٤	٥,٦٤٣
٢٠٠٨	٤٠١٦٨	٥١٢٥٧	-١١٠٨٩	٥,٤٤٣
٢٠٠٩	٥١٠٩٥	٦٤٠٨٦	-١٢٩٩١	٥,٥٥٥
٢٠١٠	٤٨٥٢٧	٦٦٢٧٢	-١٧٧٥٤	٥,٦٣٥
٢٠١١	٤٥٥٥٨	٦٨٦٤٩	-٢٣٠٩١	٥,٩٤٦
٢٠١٢	٥٠٥٣٢	٧٨٢٧٧	-٢٧٧٤٥	٦,٠٥٦
٢٠١٣	٥٤٢٣٨	٩١٣٥٢	-٣٧١١٤	٦,٨٧٠
٢٠١٤	٦٤٣٣٦	١٠٠٣١٤	-٣٥٩٧٧	٧,٠٧٧

المبحث الثالث : تحليل العلاقة بين سعر الصرف وعجز الموازنة العامة في مصر

اولاً : توصيف نموذج العلاقة السببية بين تقلبات اسعار الصرف وعجز الموازنة العامة في مصر

يمكن توصيف نموذج سببية كرانكر للعلاقة بين اسعار الصرف وعجز الموازنة العامة في مصر من خلال المعادلتين التاليتين : [٢٩]

$$S_t = \square_0 + \alpha_0 E_t + \sum_{i=1}^{m} \alpha_i \; S_{t-1} + \sum_{j=1}^{n} \beta_j E_{t-j} + U_t \quad \ldots\ldots\ldots(1)$$

$$E_t = \gamma_0 + \square S_t + \sum_{i=1}^{m} \gamma_i \; S_{i-t} + \sum_{j=1}^{n} \delta_j S_{t-j} + V_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

حيث تمثل كل من :

S : عجز الموازنة

E : اسعار الصرف

$\square_j$ ، α_i : المعاملات التي توصف الاثار لـ (m ، n) من القيم الجارية والماضية للمتغيرين (S ،E) على المتغير (S)

γ_i ، $\square_j$: المعاملات التي توصف الاثار لـ (m ، n) من القيم الجارية والماضية للمتغيرين (S ،E) على المتغير (E)

U_t ،V_tحدود الخطا غير المترابطة .

ونلاحظ من المعادلتين السابقتين إن كل من المتغيرين (E،S) مرة يكون الاول متغيراً تابعاً والاخر متغيراً مستقلاً والمرة الاخرى يكون الاول متغيراً مستقلاً والاخر متغيراً تابعاً لمعرفة اتجاه السببية بين المتغيرين.

ثانياً : اختبار النموذج وتحليل نتائج السببية بين اسعار الصرف وعجز الموازنة في مصر

لغرض اختبار العلاقة السببية بين تقلب اسعار الصرف وعجز الموازنة العامة في مصر تم استخدام بيانات سنوية للمدة (١٩٩٠ . ٢٠١٤) باستخدام البرنامج الاحصائي (Eviews)

١- اختبارات استقرارية بيانات السلسلة الزمنية

لغرض التأكد من استقرارية بيانات السلسلة الزمنية نقوم باجراء اختبار جذر الوحدة لمتغيرات النموذج كل على حدة وبالطرق الاتية .

أ . اختبار ديكي . فوللر الموسع (D . F)

بعد اجراء اختبار وجود جذر الوحدة لمتغير عجز الموازنة بطريقة ديكي . فوللر الموسع بالمستوى وفي الحالات الثلاث (حد ثابت وبدون حد ثابت ولا اتجاه زمني ، وحد ثابت واتجاه زمني) وعند مستوى معنوية (١% ، ٥%) تبين إن قيمة (t) المحتسبة اقل من قيمة (t) الجدولية في الحالات الثلاث مما يعني وجود جذر الوحدة وعدم استقراريه بيانات المتغير وقبول فرضية العدم مما يتطلب اخذ الفرق الاول، والتي اشارت النتائج فيه الى إن قيمة (t) المحتسبة اكبر من قيمة (t) الجدولية في الحالات الثلاث مما يعني خلوها من جذر الوحدة عند مستوى معنوية (١% ، ٥%) مما يعني قبول الفرضية البديلة كما موضح بالجدول (٣) .

وعند اجراء اختبار جذر الوحدة لمتغير اسعار الصرف عند مستوى وفي الحالات الثلاث عند مستوى معنوية (١% ، ٥%) تبين إن قيمة (t) المحتسبة اقل من الجدولية في الحالات الثلاث مما يعني وجود جذر الوحدة وقبول فرضية العدم وعند اللجوء الى اخذ الفرق الاول اشارت النتائج الى ان قيمة (t) المحتسبة اكبر من (t) الجدولية في النموذج الاول والثالث ، مما يعني عدم وجود جذر الوحدة وقبول فرضية البديلة واستقراريه بيانات المتغير كما موضح بالجدول (٤) .

جدول (٣) نتائج اختبار ديكي . فوللر لجذر الوحدة لمتغير عجز الموازنة في مصر للمدة (١٩٩٠ . ٢٠١٤) عند المستوى وعند الفرق الاول

Prob	حد ثابت واتجاه زمني	Prob	حد ثابت واتجاه زمني	Prob	حد ثابت	الاختبار
٠,٥٠٧٣	-٢,١٢٤١٨	٠,٧٤٢٣	٠,٢٢٢٧١٦	٠,٨٥٩٨	-٠,٥٧٠١٦٢	عند المستوى
٠,٠٠٣٧	-٤,٨٨٦٥٦٣	٠,٠٠٠٦	-٣,٧٨٨٣٨٠	٠,٠٠٥٤	-٤,٠٢٥٠٠٤	عند الفرق الاول

جدول (٤) نتائج اختبار ديكي . فوللر لجذر الوحدة لمتغير اسعار الصرف في مصر للمدة (١٩٩٠ . ٢٠١٤) عند مستوى وعند الفرق الاول

Prob	حد ثابت واتجاه زمني	Prob	لا حد ثابت واتجاه زمني	Prob	حد ثابت	الاختبار
٠,١٧٣٥	-٢,٩٢٤٣٠٢	٠,٩٣٨٥	١,٢٢٣٧٣١	٠,٩٢٣٦	-٠,٢١٣٧٢٠	عند المستوى
٠,٢٨٤٤	-٢,٢٨٤٤	٠,٠٣٠١	-٢,١٩٢٣٨٠	٠,١٠٧٧	-٢,٥٩٨١٦٢	عند الفرق الاول

ب . اختبار فليبس . بيرون (P . P)

عند اجراء اختبار وجود جذر الوحدة لمتغير عجز الموازنة بطريقة فليبس . بيرون عند المستوى وفي الحالات الثلاث (حد ثابت ، وبدون حد ثابت واتجاه زمني ، وحد ثابت واتجاه زمني) وعند مستوى معنوية (١% ، ٥ %) تبين إن قيمة (t) المحتسبة اقل من قيمة (t) الجدولية وفي الحالات الثلاث مما يدل على وجود جذر الوحدة وعدم استقرارية بيانات المتغير وقبول فرضية العدم مما استوجب اخذ الفرق الاول والذي اشارت نتائجه الى إن قيمة (t) المحتسبة اكبر من قيمة (t) الجدولية في الحالات الثلاث مما يعني خلوها من جذر الوحدة عند مستوى معنوية (١% ، ٥%) مما يعني قبول فرضية البديلة واستقرار بيانات المتغير كما موضح بالجدول (٥) ، وعند اجراء

اختبار جذر الوحدة لمتغير اسعار الصرف عند مستوى وفي الحالات الثلاث عند مستوى معنوية (١ % ، ٥%) ، تبين إن قيمة (t) المحتسبة اقل من قيمة (t) الجدولية في الحالات الثلاث، مما يعني وجود جذر الوحدة وقبول فرضية العدم وعدم استقرار البيانات للمتغير ، وعند اللجوء الى اخذ الفرق الاول اشارت النتائج الى إن قيمة (t) المحتسبة اكبر من قيمة (t) الجدولية في النموذج الاول والثاني مما يعني عدم وجود جذر الوحدة وقبول الفرضية البديلة واستقرارية بيانات المتغير كما موضح بالجدول (٦) .

جدول (٥) نتائج اختبار فليبس . بيرون لجذر الوحدة لمتغير عجز الموازنة في مصر للمدة (١٩٩٠ . ٢٠١٤) عند مستوى وعند الفرق الاول

Prob	حد ثابت واتجاه زمني	Prob	لا حد ثابت ولا اتجاه زمني	Prob	حد ثابت	الاختبار
٠,٥٠٣٣	-٢,١٢٢١٨٤	٠,٧٢٢٩	٠,٢٢١٧٦	٠,٨٩٥٨	-٠,٥٥٧٠٦	عند المستوى
٠,٠٠٣٦	-٤,٨٩٤٢٥٦	٠,٠٠٠٦	-٣,٨١١٢٠٣	٠,٠٠٤٨	-٤,٠٧٤٢١٩	عند الفرق الاول

جدول (٦) نتائج اختبار فليبس . بيرون لجذر الوحدة لمتغير سعر الصرف في مصر للمدة (١٩٩٠ . ٢٠١٤) عند مستوى وعند الفرق الاول

Prob	حد ثابت واتجاه زمني	Prob	لا حد ثابت ولا اتجاه زمني	Prob	حد ثابت	الاختبار
٠,٥٨٥٧	-١,٩٧٣٣٦٢	٠,٩٨٢٥	١,٨٨١٢٣٢	٠,٩٠٧٣	-٠,٣٢٤١٢٩	عند المستوى
٠,٢٥٦٨	-٢,٦٦٨٨٨٢	٠,٠٢٦٢	-٢,٢٥٥٢٣٣	٠,٠٠٩٧	-٢,٦٨٥٦٢٥	عند الفرق الاول

٢ . اختبار التكامل المشترك

الخطوة الاتية بعد اقرار استقرارية البيانات السنوية للمتغيرات (عجز الموازنة . سعر الصرف) وعدم وجود جذر الوحدة لها ، قمنا باختبار التكامل المشترك حسب طريقة (إنجل . كرانكر) لبيان وجود علاقة طويلة الامد بين المتغيرات او توازن طويل الامد . وباستخدام البرنامج (Eviews) تم الحصول على النتائج الموضحة بالجدول رقم (٧)

جدول (٧) نتائج اختبار التكامل المشترك لمتغيري عجز الموازنة واسعار الصرف في مصر

النموذج	Tau – statistic عجز الموازنة	Prob عجز الموازنة	Tau – statistic سعر الصرف	Prob سعر الصرف
بدون حد ثابت ولا اتجاه زمني	٠,٣٣٩٤١٥-	٠,٨٨٨٤	٤,٠٢٤٢٥٩-	٠,٠٣٧٨
حد ثابت بدون اتجاه زمني	٥,٢٧٥٥٥٢-	٠,٠٢٧٣	٤,٤٠٢٠٨٦-	٠,٠٣٤٠
حد ثابت واتجاه زمني	١,٣٧٩٣٣٦-	٠,٩٣٨٢	٣,٠٢٧٣١٧-	٠,٠٤١٢

نلاحظ من الجدول في اعلاه إن (t) المحتسبة اكبر من (t) الجدولية وكذلك قيمة prob وعليه فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة وهو ما يدل على وجود تكامل مشترك طويل الامد بين المتغيرين في النموذج الاول والثاني والثالث عند مستوى معنوية (١% ، ٥ %) مما يدل على وجود علاقة سببية على الاقل باتجاه واحد .

٣ : اختبار سببية Granger

بعد إن تاكدنا من وجود تكامل مشترك بين متغير اسعار الصرف ومتغير عجز الموازنة العامة من خلال اختبار استقرار البواقي ، الذي يعني حتما وجود علاقة سببية بينهما على الاقل باتجاه واحد قمنا باجراء اختبار سببية Granger في البرنامج الاحصائي (Eviews) وظهرت النتائج المبينة في الجدول (٨) في ادناه :

جدول (٨) نتائج اختبار السببية لمتغيري عجز الموازنة واسعار الصرف في مصر

الفرض العدمي	عدد المشاهدات	قيمة F. ststidtic	القيمة الاحتمالية Prob
سعر الصرف لا يسبب عجز الموازنة	٢٤	٤,٦٦٩٤٦	٠,٠٤٦٥
عجز الموازنة لا يسبب سعر الصرف	٢٤	١,٥٥٧٥٧	٠,٢٣٧٧

واستنادا الى النتائج في الجدول اعلاه يمكن مناقشة حالات السببية وكالاتي

– الحالة الاولى (سعر الصرف لا يسبب عجز الموازنة)

نلاحظ إن قيمة (F) المحسوبة (٤,٦٦٩٤٦) هي معنوية عند مستوى معنوية (٥%) والقيمة الاحتمالية prob هي (٠,٠٤٦٥) هي اقل من (٠,٠٥) مما يعني رفض فرضية العدم ، اي ما معناه إن تقلبات سعر الصرف تسبب عجز الموازنة

– الحالة الثانية (عجز الموازنة لا يسبب سعر الصرف)

نلاحظ من الجدول في اعلاه إن قيمة F المحسوبة (١,٥٥٧٥٧) هي غير معنوية عند مستوى معنوية ٥% والقيمة الاحتمالية (Prob) هي (٠,٢٣٧٧) هي اكبر من (٠,٠٥) مما يعني قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة ، اي إن عجز الموازنة لا يسبب تقلبات اسعار الصرف .

– الحالة الثالثة (ثنائية السببية)

بما إنه توجد سببية باتجاه واحد فقط إذن لا توجد ثنائية سببية في العلاقة بين المتغيرين

– الحالة الرابعة (الاستقلالية)

ما دامت هناك علاقة سببية باتجاه واحد ، فهذه يعني إن المتغيرين تربطهما علاقة سببية وليسا مستقلين

نستنتج من الحالات الاربع إن هناك علاقة سببية باتجاه واحد فقط بين متغيرين تقلبات اسعار الصرف وعجز الموازنة العامة باتجاه واحد فقط من اسعار الصرف باتجاه عجز الموازنة .

الاستنتاجات

١ . يؤدي سعر الصرف دور كبير في الاستقرار الاقتصادي ، واعادة هيكلة الاقتصاد شرط تناغم سياسة الصرف المتبعة مع السياسة الاقتصادية الكلية .

٢ . يقوم سعر الصرف بربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي واعادة توزيع الدخل وتخصيص الموارد ويمكن من خلاله مقارنة اسعار السلع المحلية مع السلع الاجنبية المشابهة لها .

٣ . يمكن من خلال سعر الصرف تطوير بعض القطاعات الاقتصادية من خلال فرض اسعار صرف ملائمة عند الاستيراد والتصدير .

٤ . تعد الموازنة العامة من اهم الحسابات الحكومية التي يمكن من خلالها بيان المركز المالي للدولة .

٥ . تعاني معظم الدول العربية ومنها مصر من العجز شبه الدائم في الموازنات العامة بسبب الزيادة المستمرة في النفقات العامة ويقابلها نقص كبير في الايرادات العامة .

٦ . للعجز المالي اهمية كبيرة كونه مفتاح لتنشيط المتغيرات الاقتصادية الاخرى ، حيث نرى اغلب الدول ولاسيما المتقدمة تقوم بخلق عجز مقصود في الموازنة لغرض تحريك المتغيرات الاقتصادية ومنها سعر الصرف الذي يعد حلقة الوصل للمعاملات الاقتصادية الخارجية .

٧ . اتباع مصر اسلوب موازنة البنود كأساس لصياغة الموازنة العامة .

٨ . هناك علاقة تبادلية مباشرة بين عجز الموازنة العامة واسعار الصرف .

٩ . من خلال دراسة عينة البحث ، ثبت وجود علاقة سببية بين عجز الموازنة واسعار الصرف ، من اسعار الصرف باتجاه عجز الموازنة (علاقة سببية باتجاه واحد) وهو ما يدعم فرضية البحث .

١٠ . تحتل الموازنات التشغيلية نسبة كبيرة من الموازنة العامة وعلى حساب الموازنات الاستثمارية .

التوصيات

١ . تنويع مصادر تمويل الايرادات وتقليل الاعتماد على القروض الخارجية لتمويل عجز الموازنة لانها ليست في صالح البلاد ، وتزيد بل تعمق المديونية الخارجية .

٢ . العمل على اتباع سياسة الصرف المدار (المعوم المدار) واعطاء البنك المركزي استقلالية في توجيه سعر الصرف بما يناسب وضع البلاد وظروفها الاقتصادية .

٣ . اتباع اساليب جديدة في صياغة الموازنة العامة في مصر ، ويقترح الباحث اتباع اسلوب البرمجة والاداء كونه الاسلوب الافضل لمصر .

٤ . تطوير الاسواق المالية والجهاز المصرفي ليواكب الاسواق المالية العالمية في هذا المجال .

٥ . الموازنة بين الموازنة التشغيلية والموازنة الاستثمارية وتصحيح الخلل الذي تعاني منه الموازنة العامة في مصر .

٦ . التقليل من نسبة الموازنات التشغيلية في الموازنة العامة لصالح النفقات الاستثمارية .

٧ . خصخصة المشاريع العامة المتلكئة واستثمار الاموال العائدة منها .

١١- ضرورة اعادة النظر في السياسات النقدية والمالية التي تتبعها مصر .

المصادر والمراجع

١- Michael Parkin , Macroeconomics , 6th Edition , Peurson Education INC , New York , 2003 , P.443.

٢. علي كنعان ، النقود والصيرفة والسياسة النقدية ، دار المنهل اللبناني ٢٠١٤ ، ص٤٩١ .

٣ - Laurences . Copeland , Exchange Rates And , International Fiancepearson Education Limited England , 2005 , Pp.17 .

٤. الصادق ،علي توفيق ، القدرة التنافسية للاقتصاديات العربية في الاسواق العالمية ، صندوق النقد العربي ، بحوث ومناقشات ، ابو ظبي ١٩٩٩ ، العدد الخامس ، ص٣٥ . ٤٢ .

٥. كنونه ،امين رشيد ، الاقتصاد الدولي ، بغداد ، الطبعة الثانية المنقحة ١٩٨٧ ، ص٢٠٥ .

٦. كنونه ،امين رشيد ، الاقتصاد الدولي ، مصدر سابق ، ص٢٠٤ .

٧. العيساوي ،عبد الكريم جابر ، التمويل الدولي (مدخل حديث) ،ط١ ، ٢٠٠٨ ، ص٢٧٢ .

٨. العيساوي ،عبد الكريم جابر ،المصدر سابق ، ص٢٨٧

٩. توماس ماير واخرون ، النفوذ والبنوك والاقتصاد ، ترجمة السيد عبد الخالق دار المريخ للنشر ، السعودية ،٢٠٠٢ ، ص٦٥١ .

١٠. هوشيار معروف ، تحليل الاقتصاد الكلي ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، ط١ ، ٢٠٠٥ ، ص٢٨٩ .

١١ - Gregory .M . Anklw , Macroeconomics , FounthEdihon . 2000 By Worth Publishers . P.205 .

١٢ – Jahana , Begum , (Real Exchange Rates And Productivity) , IMF Working Paper , 891 Wp 1999 , June , 2000 , P.15.

١٣– Ahsau , H. Mansur (Deterimining The Appropriate Levels Exchange Rates For Developing Economies IMF Staff Poper'sVol .30 No .4 Dec .1983 . P.791.

١٤ . الصادق ،علي توفيق واخرون (سياسة وادارة اسعار الصرف في البلدان العربية) مصدر سابق ، ص٣٨ . ٣٩ .

١٥ . البطانية ،ابراهيم ، واقع البلدان العربية فيما يتعلق بقدرتها التنافسية مجلة الادارة والاقتصاد ، بغداد ، عدد ٣١ ، ٢٠٠٠ ، ص٢٨٥ . ٢٨٦ .

١٦– Joseph . D (International Monterey And Finaucial Economics Opcit . P40

١٧. هوشيار معروف ، تحليل الاقتصاد الكلي ، مصدر سابق ص ٢٩١ .

١٨. ماريو بلجير ، اورين لشيستي ، كيف يقاس العجز المالي ، مجلة التمويل والتنمية ، سبتمبر ١٩٩٢ ، ص٤٠.

١٩. سالم عبد الحسن رسن ، عجز الموازنة العامة ورؤى وسياسات معالجته مع اشارة للعراق للمدة من ٢٠٠٣ . ٢٠١٢ / مجلة العلوم الاقتصادية والادارية / جامعة القادسية / مجلد ١٨ ، العدد ٦٨ ، ص٢٩٥ .

٢٠– David Rosen (Understanding The Federal Debt And Deficit) Federal Resrve Bank Of New York , Public , Information Department , New York 1994 . P1.

٢١. كامل علاوي كاظم / قياس فاعلية السياسة النقدية والمالية في العراق / المجلة العراقية للعلوم الادارية ، جامعة كربلاء ، المجلد ٥ ، العدد ٢ ، حزيران ، ٢٠٠٨ ، ص٥٦ . ٥٧ .

٢٢. الجنابي ،طاهر ، دراسات في المالية العامة / مصدر سابق ، ص٣٤٠ .

٢٣. عادل احمد حشيش / اصول المالية العامة / مؤسسة الثقافة الجامعية الاسكندرية ، ١٩٨٢ ، ص٣٩٧ .

٢٤– David Stager (Macro Economics – Analysis And Condian Policy Seventh Edition , Batter Worths , Tornto , 1990 , P.224.

٢٥. عادل احمد حشيش ، اصول المالية العامة ، مصدر سابق ، ص٣٣٩ .

٢٦– جيمس جوارتيني وريجارد استروب ، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص دار المريخ للنشر ، الرياض ، ١٩٨٨ ، ص٣٣٩

٢٧– بيانات البنك الدولي للأعوام (١٩٩٠ . ٢٠١٤).

٢٨– التقرير الاقتصادي العربي الموحد / صندوق النقد العربي / التقارير بين ١٩٩٤ . ٢٠١٥ .

٢٩ –عمار حمد خلف، تطبيقات الاقتصاد القياسي باستخدام البرنامج Eviews، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية والعلوم الاخرى،بغداد، ٢٠١٥ ،ص٧٤ . ٧٦ .

Abstract

There is a reciprocal relations in the economy including the reciprocal relationship between exchange rate fluctuations and the inability of the general budget, especially in the Arab countries including Egypt, which suffers from a chronic deficit in the public budget deficit is the result of the continued increase in public expenditure and a corresponding decline in public revenues, has been included in the search three major investigation, addressed the first grade and the conceptual framework of the exchange rate and the inability of the general budget, while addressing the Grade II of the rate of exchange and the inability of the general budget in Egypt for the duration (1990 - 2014), and the third grade and an analysis of the relationship between research variables in the period mentioned above, have reached the search to the existence of a causal relationship between the variables of the rate of exchange in the direction of the general budget